نشرة صندوق النقد الدولي

أزمة الاقتصاد العالمي

الصندوق يقرض العراق ٣,٦ مليار دولار

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٤ مارس ٢٠١٠

ناقلات النفط في البصرة: قرض صندوق النقد الدولي سوف يدعم الاقتصاد العراقي الذي تضرر من انخفاض أسعار النفط (الصورة: عصام السوداني/AFP)

- صفقة لمدة عامين دعما للعراق
- إصلاحات في السياسات لتحسين آفاق الاقتصاد
- تصاعد أسعار النفط وإنتاجه سوف يساعد الاقتصاد

صرح صندوق النقد الدولي بأنه وافق على قرض بقيمة ٣,٦ مليار دولار لمساعدة العراق في سعيه للتغلب على ارتفاع العجز المالي وتراجع الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط عن المستوى المتوقع.

وسوف يساعد هذا التمويل العراق على تنفيذ خطته الاقتصادية التي تغطي عامين وتتضمن العناصر التالية:

- تحسين الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة
- زيادة الشفافية والمساءلة في صناعة النفط
- إجراء إصلاحات في القطاع المصرفي.

وقد تباطأ النمو الاقتصادي في العراق إلى ٤% في عام ٢٠٠٩، لكن المتوقع أن يصعد بسرعة إلى ٨% في السنوات القادمة مع زيادة الإنتاج النفطي بالتدريج، طبقا لتصريحات الصندوق.

وقال السيد تاكاتوشي كاتو، نائب المدير العام، إن "البرنامج الاقتصادي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ يهدف إلى توفير إطار اقتصادي كلي سليم في فترة تسودها أجواء الغموض على المستويين الاقتصادي والسياسي. وتمشيا مع هذا البرنامج، تتوخى موازنة ٢٠١٠ المعتمدة من البرلمان احتواء الإنفاق الجاري مع زيادة الاستثمار لتلبية احتياجات العراق الكبيرة في مجال إعادة التأهيل وتحسين تقديم الخدمات العامة."

ويأتي القرض قبيل الانتخابات البرلمانية في العراق، والمحدد لها أن تبدأ في الأسبوع الأول من مارس.

المدخرات مولت عاما صعبا

صرح الصندوق أن الاقتصاد العراقي أصابه ضرر بالغ من جراء هبوط أسعار النفط عن مستويات الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٨. وحيث تشكل إيرادات النفط العراقي الجزء الأكبر من عائد التصدير والإيرادات الحكومية، فقد شهد عام ٢٠٠٩ عجزا كبيرا في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة. وقد أمكن تمويل هذا العجز بفضل المدخرات التي تكونت في السنوات السابقة.

وسوف يستخدم القرض المقدم من الصندوق في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ لدعم موازنة العراق والمساهمة في دفع مقابل الواردات. وسوف يتم احتواء الإنفاق الحكومي الجاري على مدار العامين القادمين لإتاحة المجال أمام زيادة الاستثمارات وتخفيض العجز بالتدريج، كما يتوقع أن يبدأ العراق تحقيق فائض من جديد في عام ٢٠١٠، حسب تقديرات الصندوق.

تحسن الأحوال مرهون بأسعار النفط

استمر تصاعد أسعار النفط في الشهور الأخيرة، وقد تصل إلى مستوى أعلى من المتوقع على مدار العامين القادمين.

وفي هذه الحالة، يُرجح أن تكون احتياجات التمويل العراقية عارضا مؤقتا، وقد صرحت الحكومة العراقية بأنها تعتزم اعتبار هذا القرض وقائيا إذا تبين أن إيرادات النفط سوف ترتفع إلى مستويات تنتفي معها الحاجة إلى التمويل. ولا تزال آفاق المدى المتوسط مواتية في العراق، حيث يُتوقع أن يزداد إنتاج النفط في السنوات القادمة مع بدء الاستثمارات المحلية والأجنبية في تحقيق الثمار المرجوة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.